الاسراع في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وكافة الاطراف المعنيّة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة، طبقاً لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارا مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ممّا يضمن تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الشامل من على كل الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرّف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه، وعاصمتها القدس الشريف.

وأكد المؤتمر، مجدّداً، ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ ولها، وحدها، الحق الكامل في تمثيله في جميع المؤتمرات والنشاطات المتعلّقة بقضية فلسطين والنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

وأعرب المؤتمر عن قلقه العميق ازاء الاتفاقيات المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجي فيما بينهما، والذي يسمح بتخزين أسلحة اميركية في اسرائيل، وتزويدها بأحدث الاسلحة الفتّاكة، ممّا يشجّعها على التوسّع والعدوان والاستيطان على حساب الاراضي العربية. وكرّر المؤتمر ادانته لاسرائيل، لرفضها المستمر تنفيذ قرارات الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية الى اخضاع منشآتها النووية للرقابة والتفتيش الدوليين.

ودعا المؤتمر الدول الاعضاء للتصدي للمحاولات الرامية لالغاء قرار الجمعية العامة الرقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥، والقاضي باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، طالما تستمر اسرائيل في رفض الامتثال لاحكام وقرارات الشرعية الدولية.

وأعلن المؤتمر التزام الأمّة الاسلامية بتحرير المسجد الاقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. وأكد ان القدس الشريف هو جزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، وهو عاصمة الدولة الفلسطينية. وجدّد المؤتمر التزامه بتعزيز التضامن الاسلامي لتحرير القدس الشريف والحفاظ على طابعه العربي، والاسلامي.

وأعرب المؤتمر عن ادانته الشديدة لاسرائيل ومخططاتها الاستيطانية، خاصة في القدس الشريف؛ وأكد بطلان التدابير كافة التي اتخذتها لضمّ القدس وفرض القوانين الاسرائيلية على سكانها العرب الفلسطينيين. وطالب المجتمع الدولي بادانة الأعمال الاجرامية المستمرة ضد المسجد الاقصى والمقدّسات الاسلامية والمسيحية الاخرى، واجبارها على الانقياد لكافة القرارات الدولية، وآخرها قرارا مجلس الامن الدولي ٦٧٢ و٦٨١ القاضيان بايفاد لجنة من طرف الامين العام للامم المتحدة لتقصّي الاوضاع في القدس الشريف، وتوفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني والاماكن المقدسة.

ودعا المؤتمر جميع دول العالم الى الامتناع عن اقامة سفاراتها وممثلياتها في مدينة القدس الشريف، تعبيراً عن عدم اعترافها بضمّ اسرائيل للمدينة المقدّسة.

وعبّر المؤتمر عن تقديره لما تبذله «لجنة القدس» من جهود، برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب؛ وأحاط علماً بكافة التوصيات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة المنعقدة في الرباط، في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠. ودعا المؤتمر الى عقد لقاء اسلامي ـ مسيحي، بالتنسيق مع حاضرة الفاتيكان وبمشاركة الكنائس الشرقية الاخرى، من أجل الحفاظ على هوية المدينة المقدّسة وطابعها الديني، والتاريخي.

وأعرب المؤتمر عن تقديره للامم المتحدة ولجامعة الدول العربية ولحركة عدم الانحياز ولمنظمة الوحدة الافريقية وللمجموعة الاوروبية ولحاضرة الفاتيكان لمواقفها الداعمة لقضية فلسطين والقدس الشريف والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وأكد المؤتمر، مجدداً، أهمية الدور الحيوي الذي يقوم بها «صندوق القدس» ووقفته لمساندة نضال، وجهاد، الشعب الفلسطيني، ودعم انتفاضته الباسلة داخل وطنه المحتل، وخاصة في مدينة القدس الشريف؛ وطالب الدول الاعضاء الالتزام بتغطية ميزانيته المقرّره، وجميع التبرّعات لصالح الصندوق والوقفية.

[وفا، تونس، ١١/٨/١٩٩١]